



المحترم

| | |
|--------------------------|----------------|
| إدارة التوثيق والمعلومات | |
| ١٣ | الفصل التشريعي |
| ١ | دور الإنعقاد |
| ٦ | رقم الوثيقة |

٢ يونيو ٢٠٠٩

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة .. وبعد ..

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨ بشأن صرف دعم شهري بمبلغ خمسين ديناراً ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال

مع خالص التحية ..

مقدمو الاقتراح

مسلم محمد البراك
الصيفي مبارك الصيفي

أحمد عبدالعزيز السعدون
د. حسن عبدالله جواهر

خالد مشعان الطاحوس

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال

٢٥٠٩١٦١٤



اقترح بقانون

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨م

بشأن صرف دعم مالي شهري بمبلغ خمسين ديناراً

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى الأمر الأميري رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦م بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨م في شأن المساعدات العامة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠م بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦م بشأن رعاية المعاقين ،
- وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠م في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨م بشأن صرف دعم مالي شهري بمبلغ خمسين ديناراً .
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

- مادة اولى -

يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨م المشار إليه النص الآتي :-

يصرف لكل كويتي من العاملين في القطاع الحكومي والنفطي وفي القطاع العسكري



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

وفي القطاع الخاص ولكل من يتلقى مساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ،
والكويتي الذي يصرف له معاش تقاعدي من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ،
وكذلك المعاق الذي يتلقى مساعدة من المجلس الأعلى للمعاقين ، أو من وزارة الشؤون
الاجتماعية والعمل ، دعم مالي شهري بمبلغ خمسين ديناراً كويتياً .

- مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من
تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨م المشار إليه.

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح



المذكرة الإيضاحية

لاقتراح بقانون بتعديل المادة الأولى من القانون

رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٨ م

بشأن صرف دعم مالي شهري بمبلغ خمسين ديناراً

على الرغم من الزيادات في الرواتب التي شملت العديد من العاملين في الدولة في السنوات الماضية ، إلا أن استمرار ارتفاع نسبة التضخم وتصاعد تكاليف المعيشة صار يلتهم كل زيادة تمنح ، وعلى الرغم من أهمية مواجهة هذه الأمور ببعض الإجراءات ومنها ضبط الارتفاع غير المبرر في العديد من السلع الاستهلاكية والغذائية وزيادة نسبة الدعم من حيث الكم والنوع ، إلا أن ذلك لا يعني عن مراجعة دخول الأسر وإعادة النظر فيها وزيادتها ولو بشكل يسير ، وإذا كان القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٨ م قد صدر ناصحاً في مادته الأولى على أن يصرف لكل كويتي من العاملين في القطاعين الحكومي والنفطي وفي القطاع العسكري وفي القطاع الخاص ولكل من يتلقى مساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتي الذي يصرف له معاش تقاعدي من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وكذلك المعاقين الذين يتلقون مساعدات من المجلس الأعلى للمعاقين أو من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، بحيث يستحق الزيادة كل من يقل راتبه الشهري الإجمالي عن ألف دينار ، أو ما يوصل راتبه إلى ألف دينار - أيهما أقل - دعماً مقداره خمسون ديناراً كويتياً شهرياً ، فإنه من البين أن القانون بهذا التحديد قد افتقد إلى العدالة ، ومن أجل أن يشمل هذا الدعم جميع الفئات التي وردت فيه فقد أعد هذا الاقتراح بقانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨ م بعد أن حذف عجز المادة المتضمن شرط استحقاق الدعم كل من يقل راتبه الإجمالي عن ألف دينار كويتي بحيث أصبح هذا الدعم حقاً لجميع الفئات الواردة في القانون دون الأخذ بالاعتبار الحد الأدنى والحد الأعلى للراتب في الاعتبار .

ونصت المادة الثانية على أن يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم (٢٧)

لسنة ٢٠٠٨ م .